

المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر

- دراسة حالة مؤسسة SARL SAGEC -

Accounting and tax treatment of leasing contracts in Algeria

- a case study of SARL SAGEC-

-خير الدين داحو¹، سبع صبرينة²

¹ محبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر 3

² محبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2022/06/03؛ تاريخ القبول: 2022/06/12؛ تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة عقود الإيجار بمختلف أنواعها والمعالجة المحاسبية والجبائية لها، مع التركيز على عقد الإيجار التمويلي كون المؤسسات تلجأ إليه من أجل تمويل استثماراتها. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي تختلف عن المعالجة الجبائية له حسب المشرع الجبائي، وهذا ما تم استخلاصه من خلال الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى مؤسسة SARL SAGEC الإنتاجية المتواجدة على مستوى ولاية الجزائر، حيث تم دراسة الفترة 2014-2017 وذلك حتى نتطرق لجميع مراحل عقد الإيجار التمويلي، منذ إبرام العقد وحتى نهايته والاحتفاظ بالأصل المستأجر.

الكلمات المفتاح: عقد الإيجار التمويلي، النظام المحاسبي المالي، النظام الجبائي.

تصنيف JEL : M41 ؛ H2.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de connaître les différents contrats de location et leur traitement comptable et fiscal, en mettant l'accent sur le contrat de leasing, dans la mesure où les entreprises y ont recours pour financer leurs investissements.

Cette étude a conclu que le traitement comptable des contrats de leasing selon le système comptable financier diffère du traitement fiscal selon la législation fiscale, ce qui découle de l'étude de cas réalisée au niveau de l'entreprise de production la SARL SAGEC au niveau de la wilaya d'Alger, où la période 2014-2017 a été étudiée pour couvrir toutes les phases du contrat de leasing, de le début du contrat à sa fin, en passant par la conservation de l'actif loué

Mots-clés: contrat de location financement, système comptable financier, système fiscal.

Code JEL: M41 ; H2.

1. المقدمة:

يعتبر عقد الإيجار التمويلي وسيلة تمويل حديثة، ما حفز ظهور هذه التقنية التمويلية هو التطور الاقتصادي وتوسعه. وتماشيا مع هذه التطورات أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC المعيار 17 IAS ومجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المعيار 16 IFRS، لتحديد المعالجة المحاسبية الخاصة بالإيجار التمويلي.

لكن وفق النظام الجبائي الجزائري نجد تعارض بينه وبين الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في قوانين النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية المتعلقة بالإيجار التمويلي، يتمثل هذا الاختلاف في المبدأ المحاسبي الذي ينص على أسبقية الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني، بينما ينص التشريع الجزائري على أسبقية الواقع القانوني على الواقع الاقتصادي، وهذا التناقض بين الأحكام الجبائية والنظام المحاسبي المالي احدث مشاكل كبيرة بالنسبة للمحاسبين أثناء إعداد القوائم المالية، حيث يكون المحاسب ملزم بتطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي ليحافظ على الصورة الصادقة للبيانات المالية للمؤسسة، وتطبيق القواعد الجبائية ليتجنب المشاكل الناجمة عن إدارة الضرائب.

وبناء على ما تم ذكره تمت صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في معالجة قرض الإيجار التمويلي؟

وتتفرع من الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بقرض الإيجار التمويلي؟
- ✓ فيما تتمثل أنواع وأصناف عقود الإيجار التمويلي؟
- ✓ كيف تتم المعالجة المحاسبية والجبائية وفق التشريعات الجزائرية لعقد الإيجار التمويلي؟
- **الهدف من الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعريف بعقود الإيجار التمويلي بمختلف أنواعها، والتعرف على طريقة معالجتها وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي الجزائري من جهة، والنظام الجبائي الجزائري من جهة أخرى، وسنحاول الوصول إلى ذلك من خلال دراسة الجوانب النظرية وتطبيقها على مؤسسة SARL SAGEC.
- **منهجية الدراسة:** لمعالجة إشكالية الدراسة وتحقيق الهدف الرئيسي لهذا البحث ألا وهو معرفة عقود الإيجار بمختلف أنواعها والمعالجة المحاسبية والجبائية لها، مع التركيز على عقد الإيجار التمويلي كون المؤسسات تلجأ إليه من أجل تمويل استثماراتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف للتعريف بمتغيرات الدراسة، وعلى أسلوب دراسة الحالة لعرض تطبيقات معالجة عقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري والنظام الجبائي الجزائري.

2. ماهية الإيجار التمويلي والمعالجة المحاسبية والجبائية له في الجزائر

1.2. تعريف عقد الإيجار التمويلي:

تم تعريف عقد الإيجار التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي في مادته 1.135 على أنه " عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات صلة بملكية الأصل إلى المستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها ". وهو نفس التعريف الذي جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 17 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 19).

كما عرف المشرع الجزائري عقد الإيجار التمويلي في الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 في مادته الأولى والثانية التي تتعلق بالإعتماد الإيجاري على أنه يعتبر الإعتماد الإيجاري موضوع هذا الأمر، عملية تجارية ومالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 10 جانفي 1996، ص 25):

- يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص.
- تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق خيار شراء لصالح المستأجر.
- تتعلق فقط وبصفة حصرية بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو مؤسسات حرفية. التجارية أو مؤسسات حرفية.

وجاء في نص المادة الثانية من نفس الأمر على أنه " تعتبر عمليات الإعتماد الإيجاري عمليات قرض لكونها تشكل طريقة تمويل اقتناء الأصول المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه ".

2.2. أنواع عقود الإيجار التمويلي:

1.2.2. عقد الإيجار التمويلي:

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 فإنه يتم تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تمويلي إذا تم تحويل أو نقل شبه كلي للمنافع والمخاطر المرتبطة بالتملك (ملكية الأصل).

أما المشرع الجزائري فقد عرف عقد الإيجار التمويلي في الأمر رقم 96-09 في مادته الثانية الذي يتعلق بالإعتماد الإيجاري " تعتبر عمليات الإيجار اعتمادا إيجاريا إذا تضمن عقد الإيجار تحويل كلي للحقوق والالتزامات والمنافع والمخاطر المرتبطة بملكية

الأصل الممول بالاعتماد الإيجاري، وإذا كان العقد غير قابل للإلغاء ويضمن للمؤجر تغطية نفقاته على رأس المال (الأصل المؤجر) وتحقيق عوائد على الأموال المستثمرة " (خلاف وبلولة، 2017، ص 269).

2.2.2. عقد الإيجار التشغيلي:

يمنح هذا النوع للمؤسسة المستأجرة كلا من التمويل والصيانة، فهو عادة ما يتطلب من المؤجر توفير خدمة صيانة المعدات المؤجرة التي يحتسب تكلفتها عند تقدير دفعات الإيجار. يتمتع عقد الإيجار التشغيلي بميزتين مهمتين يتمثلان في (مليكه زغيب، 2005، ص 218):

- المعدات أو الأصول لا يتم إهلاكها بشكل كامل، أي أن مدة العقد تكون أقصر من العمر الافتراضي للأصل.
- غالبا ما يحتوي العقد على بند إلغاء يعطي المستأجر الحق في إلغاء العقد وإعادة الأصل للمؤجر قبل نهاية العقد الأساسي.

3.2.2. البيع وإعادة التأجير:

تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع عندما تكون تمتلك أرضا، مباني أو معدات تقوم ببيعها وفي نفس الوقت تقوم بالتفاوض مع المشتري لاستئجارها منه لمدة محددة من الزمن وبشروط خاصة. حيث يستلم البائع قيمة الأصل بشكل فوري من ثم يقوم بتسديد بدلات الإيجار مقابل استئجار الأصل من المشتري أو المالك الجديد، البيع وإعادة التأجير هو تقريبا نفسه قرض الإيجار التمويلي يتمثل أهم اختلاف في أن المعدات المستأجرة تكون مستعملة وليست جديدة، والمؤجر يشتريها من المستأجر المستعمل بدلا من المصنع أو المورد، فالبيع وإعادة التأجير نوع خاص من قرض الإيجار التمويلي (عزاوي وشهيب، 2017، ص 131).

4.2.2. عقد الإيجار الرفعي:

يستوفي قرض الإيجار الرفعي جميع المعايير التعريفية للإيجار التمويلي ولكنه يختلف عنه في أنه يشتمل على ثلاثة أطراف على الأقل وهي (خليل وعبدي، 2011، ص 12):

➤ المستأجر

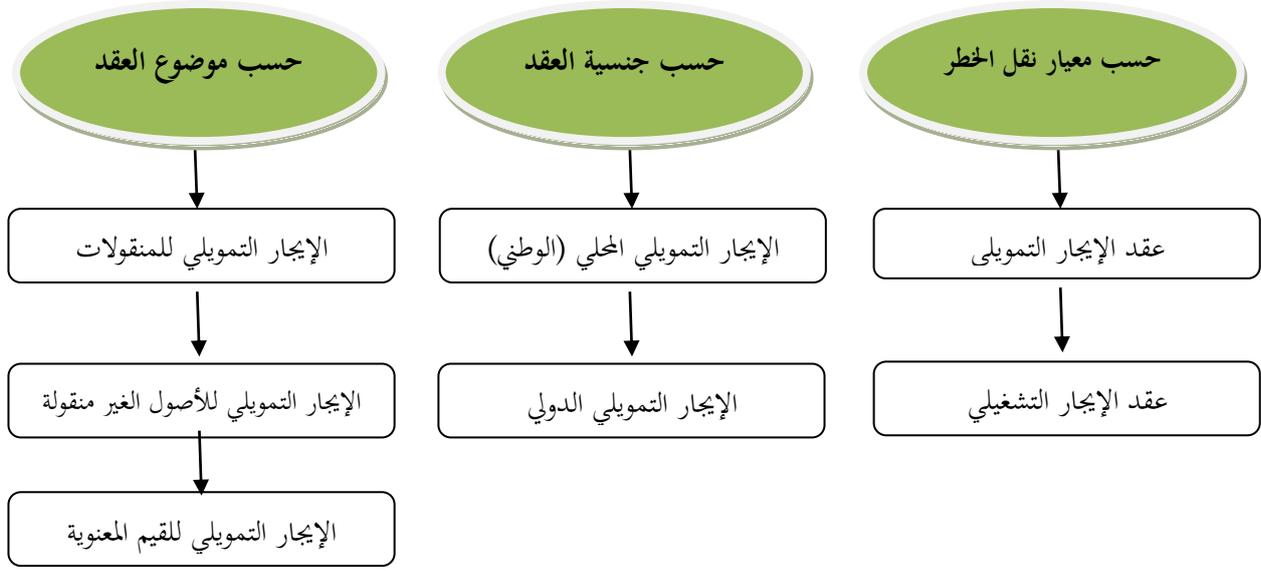
➤ المقرض الطويل الأجل

➤ المؤجر.

حيث يقوم المؤجر باللجوء إلى مقرض بعد توفير جزء من قيمة الأصل الذي يكون عادة (30-40%) ويقوم المقرضون بتدبير الباقي وذلك في شكل قرض بشروط محددة ويحصل المؤجر على المزايا الضريبية للملكية.

ومن أجل تصنيف عقود الإيجار التمويلي اعتمد المشرع الجزائري على ثلاث معايير نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): أصناف عقود الإيجار التمويلي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الأمر 09-96

3.2. المعالجة المحاسبية لقرض الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي:

ميز النظام المحاسبي المالي بين نوعين أساسيين من قرض الإيجار هما:

- قرض الإيجار التشغيلي
- قرض الإيجار التمويلي.

حيث تختلف المعالجة المحاسبية لكل قرض في ظل النظام المحاسبي المالي، وهو ما سيتم التطرق له في هذه المرحلة من دراستنا.

1.3.2. قرض الإيجار التشغيلي:

مثملا تم ذكره سابقا فإن في عقد الإيجار التشغيلي يتم تأجير الأصل من طرف المؤجر للمستأجر وذلك في حدود استخدامه فقط في فترة زمنية محددة وليس له الحق في ملكيته وإنما يعيده للمؤجر. وتتم المعالجة المحاسبية بالنسبة لكل من المؤجر والمستأجر كما يلي:

1.1.3.2 بالنسبة للمستأجر:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن	
	XXX	ح/ الإيجارات		

xxx		ح/ نقديات	5xx	
-----	--	-----------	-----	--

2.1.3.2. بالنسبة للمؤجر:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن	
	xxx	ح/ نقديات		
xxx		ح/ تقديم الخدمات الأخرى	706	

2.3.2. قرض الإيجار التمويلي:

تم التطرق فيما سبق على أن عقد الإيجار التمويلي يتم بموجبه تأجير الأصل من طرف المؤجر للمستأجر مع إمكانية ملكيته له عند انقضاء العقد، كما أن مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من الحياة الإقتصادية للأصل، وتتم المعالجة المحاسبية بالنسبة لكل من المؤجر والمستأجر كما يلي:

1.2.3.2. بالنسبة للمستأجر:

يتم إدراج الأصل المستأجر ضمن حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنا، كما يدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية. كما هو موضح:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن	
	xxx	ح/ تثبيات (حسب نوع الأصل المستأجر)		
xxx		ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل	167	

ثم تتوالى بعد إبرام العقد تسديد دفعات الإيجار وعادة ما تكون في شكل فاتورة شهرية

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن	
	xxx	ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل		
	xxx	ح / أعباء الفوائد		

xxx		ح/ نقديات	5xx	
-----	--	-----------	-----	--

و بمجرد إستخدام الأصل من طرف المستأجر فإن من الواجب إهلاكه حسب مدة عقد الإيجار وهو ما نص عليه النظام

المحاسبي المالي، ويسجل القيد كما يلي:

المبلغ		البيان	
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن
xxx	xxx	ح/ مخصصات الاهتلاكات	28x
xxx		ح/ إهلاك الثببتات	

إذا ما قرر المستأجر الاحتفاظ بالأصل عند نهاية مدة العقد، وكان عليه أن يدفع القيمة المتبقية والتي ما تكون عادة 1 دج

فيتم ترصيد حساب 167 مع حساب 5xx نقديات كما هو موضح:

المبلغ		البيان	
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن
xxx	xxx	ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل	5xx
xxx		ح/ نقديات	

وأما ما إذا قرر المستأجر عدم الاحتفاظ بالأصل فإنه يتم ترصيد حساب الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل (167) مع

حساب الإسترجاعات عن خسائر القيمة والتموينات (78).

المبلغ		البيان	
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن
xxx	xxx	ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل	78
xxx		ح/ الإسترجاعات عن خسائر القيمة والتموينات	

2.2.3.2. بالنسبة للمؤجر:

يتم تسجيل الأصل موضع الإيجار التمويلي ضمن الأصول الغير جارية في ميزانية المؤسسة لحساب القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل، ولا تكون ضمن التثبيات العينية لدى المؤجر حتى وإن كان القانون ينص على ذلك، وهو ما يعرف بمبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني.

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن	
	xxx	ح/ القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل		
xxx		ح/ التنازل عن أصل محل الإيجار التمويلي	7xx	

يتم إدراج مبالغ الإيجارات خلال مدة العقد في الحسابات لدى المؤجر كما لدى المستأجر كليهما بالتمييز بين:

- الفوائد المالية المحددة على أساس صيغة تترجم نسبة مردود دوري ثابت للاستثمار الصافي
- تسديد المستحقات الرئيسية.

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن	
	xxx	ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل		
	xxx	ح/ القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل	274	
xxx		ح/ عائدات الأصول المالية	762	

عند نهاية مدة العقد فإن قرر المستأجر الإحتفاظ بالأصل فإن التسجيل المحاسبي لدى المؤجر يكون كالتالي:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن	
	xxx	ح/ نقديات		
xxx		ح/ القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل	274	

وأما في حالة ما إذا قرر المستأجر عدم الإحتفاظ بالأصل فإن التسجيل المحاسبي لدى المؤجر يكون كالتالي:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن	
	xxx	ح/ الأصل المؤجر		
xxx		ح/ القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل	274	

4.2. المعالجة الجبائية لقروض الإيجار التمويلي وفق النظام الجبائي الجزائري:

مثل ما هو متعارف عليه في مختلف دول العالم فإنه يوجد دائما اختلاف بين الأنظمة المحاسبية والأنظمة الجبائية، والجزائر كغيرها تعرف الكثير من نقاط الاختلاف والتي سنركز عليها من خلال دراستنا لموضوع الإيجار التمويلي، وسنعمد في ذلك على ما جاء في المادة 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010، والمادة 53 من قانون المالية 2014، والتعليم رقم 3 الصادرة في 08 فيفري 2018.

1.4.2. المعالجة الجبائية للإهلاكات:

حسب المادة رقم 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 والمادة 53 من قانون المالية لسنة 2014 فقد نصت على المعالجة الجبائية للإهلاكات لكل من المؤجر والمستأجر:

1.1.4.2. بالنسبة للمؤجر:

يملك المقرض المؤجر من الناحية الجبائية على الملكية القانونية للملك المستأجر ويكون بهذه الصفة صاحب الحق في ممارسة إهلاك هذا الملك.

2.1.4.2. بالنسبة للمستأجر:

لا يملك المستأجر من الناحية الجبائية اعتبار إهلاكات الأصل المؤجر على أنها أعباء تخصم من النتيجة، وإنما تعتبر أعباء غير قابلة للتخصم يعاد إدراجها ضمن النتيجة الجبائية من أجل تحديد الوعاء الضريبي.

2.4.2. المعالجة الجبائية لأقساط الإيجار:

حسب نفس المادتين السابق ذكرهما فأقساط الإيجار المدفوعة/المقبوضة تختلف معالجتها جبائيا بين المؤجر والمستأجر

1.2.4.2. بالنسبة للمؤجر:

تعتبر مبالغ الإيجار المقبوضة كإيرادات جبائية تدرج ضمن النواتج من أجل تحديد الوعاء الضريبي.

2.2.4.2. بالنسبة للمستأجر:

في هذه النقطة نميز حالتين مختلفتين:

- حسب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2014 التي نصت على أن المبالغ التي يدفعها المستأجر لصالح المؤجر يتم اعتبارها كتكاليف يحق له خصمها من النتيجة من أجل تحديد الوعاء الضريبي
- وحسب التعليم رقم 3 الصادرة في 8 فيفري 2018 فقد نصت على أنه في حالة ما إذا كان الأصل المؤجر سيارة سياحية لا تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة فالنفقات (أقساط الإيجار) المتعلقة بتأجير المركبات السالفة الذكر غير قابلة للخصم من أجل تحديد الوعاء الضريبي.

3. الدراسة التطبيقية على مؤسسة SARL SAGEC

تم التطرق في هذه الدراسة إلى المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في أحد المؤسسات الصغيرة في الجزائر المتواجدة على مستوى بلدية الرغاية ولاية الجزائر وفيما يلي سنعرض البطاقة الفنية الخاصة بالشركة.

الجدول رقم (1): البطاقة الفنية للمؤسسة محل الدراسة

قطاع النشاط	مطبعة صناعية
الشكل	SARL
رأس المال	8.734.000,00
تاريخ بداية النشاط	01 جوان 1998
العنوان	التعاونية العقارية 17 أكتوبر 1961 منطقة عيسات مصطفى بلدية الرغاية الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القانون الأساسي للمؤسسة

1.3. إبرام عقد الإيجار التمويلي:

في مارس من سنة 2014 قامت المؤسسة محل الدراسة SARL SAGEC بإبرام عقد إيجار تمويلي مع مؤسسة

MAGHREB LEASING ALGERIE حيث استأجرت بموجبه آلة assembleuse من نوع duplo

وكانت المعلومات المتعلقة بالعقد كما يلي:

الجدول رقم (2): مضمون عقد الإيجار التمويلي

قيمة الآلة (خارج الرسم)	850.000,00 دج
نسبة الدفعة الأولى	20%
قيمة الدفعة الأولى (خارج الرسم)	170.000,00 دج
قيمة الأقساط الشهرية (خارج الرسم)	26.495,62 دج
نوع الأصل	آلة إنتاجية
مدة العقد	3 سنوات
عدد الدفعات الإجمالية	36 دفعة
مبلغ القيمة المتبقية	1 دج

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

وكانت دفعات الإيجار تتم في الخامس والعشرون من كل شهر حتى نهاية العقد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): دفعات الإيجار

قيمة الدفعات	معدل الرسم على القيمة المضافة	الإيجار خارج الرسم (دج)	الرسم على القيمة المضافة (دج)	مبلغ الإيجار متضمن الرسم (دج)
الدفعة الأولى	17%	170.000,00	28.900,00	198.900,00
الدفعات 33 قبل 1 جانفي 2017	17%	26.495,62	4.504,26	30.999,88
الدفعتين في جانفي وفيفري 2017	19%	26.495,62	5.034,17	31.529,79

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الملحق رقم 1

2.3. المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في مؤسسة SARL SAGEC

عند إبرام عقد الإيجار التمويلي تم خلال السنة المالية تسجيل العمليات المحاسبية التالية:

1.2.3. قيد إثبات الأصل المستأجر:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	25 مارس 2014	دائن	
850.000,00	850.000,00	ح/ الأصل المستأجر ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل قيد إثبات الأصل المستأجر	167	

2.2.3. قيد تسديد الدفعة الأولى:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	25 مارس 2014	دائن	
198.900,00	157.533,33 12.466,67 28.900,00	ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل ح/ أعباء الفوائد ح/ الرسم على القيمة المضافة المسترجعة ح/ بنك	512	
0				

3.2.3. قيود تسديد الدفعات الشهرية:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	25 أبريل 2014	دائن	
30.999,88	14.286,14 12.209,48 4.504,26	ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل ح/ أعباء الفوائد ح/ الرسم على القيمة المضافة المسترجعة ح/ بنك	512	
		25 ماي 2014		

	14.548,06	/ ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل		
	11.947,56	/ ح/ أعباء الفوائد		
	4.504,26	/ ح/ الرسم على القيمة المضافة المسترجعة		
30.999,88		/ ح/ بنك	512	
		25 جوان 2014		
	14.814,77	/ ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل		
	11.680,85	/ ح/ أعباء الفوائد		
	4.504,26	/ ح/ الرسم على القيمة المضافة المسترجعة		
30.999,88		/ ح/ بنك	512	

وهكذا تستمر المؤسسة في تسديد دفعات الإيجار حتى نهاية مدة العقد " أنظر الملحق (1)".

4.2.3. تسجيل قسط إهلاك الآلة المستأجرة عند نهاية كل دورة

أثناء إطلاعنا على التسجيلات المحاسبية تأكدنا من أن المؤسسة محل الدراسة احترمت النظام المحاسبي المالي فيما يخص مدة إهلاك الآلة المستأجرة والتي كانت 3 سنوات، كما أنها تطبق طريقة الإهلاك الخطي والجدول التالي يوضح أقساط الإهلاك للسنوات الثلاث:

الجدول رقم (4): أقساط الإهلاك للآلة المستأجرة

القيمة الإسمية (دج)	معدل الإهلاك	قسط الإهلاك (دج)	إجمالي الإهلاك (دج)	القيمة الصافية (دج)
850.000,00	33,33%	212.500,00	212.500,00	637.500,00
850.000,00	33,33%	283.333,33	495.833,33	354.166,67
850.000,00	33,33%	283.333,33	779.166,66	70.833,34
850.000,00	33,33%	70.833,34	850.000,00	0,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المتحصل عليها من المؤسسة

ويكون التسجيل المحاسبي لقسط الإهلاك لسنة 2014 كالتالي:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	31 ديسمبر 2014	دائن	
212.500,0	212.500,00	ح/ محصنات الاهتلاكات (9 أشهر) ح/ إهلاك المنشآت التقنية تسجيل قسط إهلاك لسنة 2014	2815	
0				

3.3.3 المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي في مؤسسة SARL SAGEC

لقد تم التطرق للمعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي فيما سبق من الجانب النظري، وأما في هذه المرحلة فنحن أمام حالة تطبيقية للمؤسسة محل الدراسة التي أخذت بعين الاعتبار القوانين والتشريعات الجبائية من أجل تحديد وعائها الضريبي لتسديد الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

1.3.3 المعالجة الجبائية لقسط الإهلاك لسنة 2014:

حسب المادة رقم 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 والمادة 53 من قانون المالية لسنة 2014 فإن مؤسسة SARL SAGEC لا تملك الحق في اعتبار قسط الإهلاك المسجل محاسبيا عبئا يتم خصمه من النتيجة الجبائية، وإنما يعاد إدراجه ضمن النتيجة المحاسبية من أجل تحديد وعائها الضريبي.

قيمة قسط الإهلاك الغير مقبول جبائيا = 212.500,00 دج.

2.3.3 المعالجة الجبائية لأقساط الإيجار:

مثلما ذكر سابقا فإنه حسب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2014 قد نصت على أن المبالغ التي يدفعها المستأجر لصالح المؤجر يتم اعتبارها كتكاليف يحق له خصمها من النتيجة من أجل تحديد الوعاء الضريبي.

والجدول الموالي سيتم من خلاله تحديد قيمة الأقساط التي تملك المؤسسة الحق في خصمها من أجل تحديد النتيجة الجبائية:

الجدول رقم (5): قيمة الأقساط المدفوعة لسنة 2014

الرقم	تاريخ العملية	قسط إهلاك القرض (دج)
1	2014/03/25	157.533,33
2	2014/04/25	14.286,14

14.548,06	2014/05/25	3
14.814,77	2014/06/25	4
15.086,37	2014/07/25	5
15.362,96	2014/08/25	6
15.644,61	2014/09/25	7
15.931,43	2014/10/25	8
16.223,51	2014/11/25	9
16.520,94	2014/12/25	10
295.952,12	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الملحق رقم (1)

وعليه فإن قيمة الأقساط المدفوعة خلال سنة 2014 لفائدة المؤجر كانت قيمتها : **295.952,12** دج حيث تملك المؤسسة الحق في خصم هذا المبلغ من جدول تحديد النتيجة الجبائية.

3.3.3 عرض المعالجة الجبائية من خلال جدول تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة SARL SAGEC

الجدول الموالي هو عبارة عن جدول يبين طريقة الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية وهو نموذج مفصل الذي تقدمه المؤسسة إلى مصلحة الضرائب نهاية كل سنة والذي يكون مرفق بجدول حساب النتائج وميزانية المؤسسة لتلك السنة والملاحق .

يتم تحديد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية مع إضافة الاسترداد وطرح التخفيضات، وفي دراستنا سنركز على الاهتلاكات الخاصة بالآلة المستأجرة (Assembleuse) ضمن عقد الإيجار التمويلي والأقساط المدفوعة للمؤجر (Maghreb leasing Algérie).

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الأعباء المدجة - التخفيضات - العجز المالي السابق

الجدول رقم (6): تحديد النتيجة الجبائية

المبلغ	البيان
716.032	1- النتيجة المحاسبية الصافية للدورة
	2- الأعباء المدجة
	أعباء التثبيتات الغير متعلقة مباشرة بنشاط الاستغلال
	هدايا ذات طابع إشماعي
	الكفالة والإسهامات (قابلة للخصم في حدود 10% من رقم الأعمال دون تجاوز سقف 000 30 000 دج)
	مصاريف الاستقبال الغير قابلة للخصم
	الاشتراكات والهبات الأخرى
	ضرائب ورسوم غير قابلة للخصم
	المؤونات الغير قابلة للخصم
	الإهلاكات الغير قابلة للخصم
212.500	الإهلاكات الغير قابلة للخصم المتعلقة بعمليات الإيجار التمويلي (المستأجر)
	إيرادات التأجير خارج الإيرادات المالية (المؤجر)
244.666	ضرائب مستحقة على النتيجة
	- ضرائب مستحقة على النتيجة
	- ضرائب مؤجلة (التغير)
	خسائر القيمة الغير قابلة للخصم
48.895	العرامات والمخالفات
137.627	اعباء مدجة أخرى
643.688	مجموع الأعباء المدجة
	3- التخفيضات
	حصة غير خاضعة للضريبة على فائض القيمة للتنازل على التثبيتات
	الإيرادات و فوائض القيم الناتجة عن التنازل على الأسهم للمؤسسات المنتمية للبورصة
	استرجاع الأرباح المتأية من الشركات الأخرى المساهمة فيها والمسجلة في حساب النواتج التي

	خضعت للضريبة من قبل أو غير خاضعة أصلا	
	الإهلاكات المتعلقة بعمليات الإيجار التمويلي (المؤجر)	
295.952	مصاريف الكراء للتشبيات المتعلقة بعملية الإيجار التمويلي (المستأجر)	
	تكملة الإهلاكات	
	تخفيضات أخرى	
295.952	مجموع التخفيضات	
	نقل خسائر الدورات السابقة	
	- دورة سنة 2010	
	- دورة سنة 2011	
	- دورة سنة 2012	
	- دورة سنة 2013	
	مجموع الخسائر	
1.063.768	النتيجة الجباية (1+2+3-4)	

المصدر: برنامج المحاسبة pccompta (ترجمة حرة)

4.3. نهاية مدة العقد والاحتفاظ بالآلة المستأجرة:

عند نهاية مدة العقد في 25 فيفري 2017 قررت المؤسسة محل الدراسة الإحتفاظ بالآلة المستأجرة وعليه كان التسجيل

المحاسبي كالتالي:

المبلغ		البيان		
دائن	مدين	تاريخ العملية	دائن	مدين
	1,00	ح/ الديون المترتبة على عقد إيجار التمويل		
1,00		ح/ صندوق	530	

4. الخاتمة:

تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى المعالجة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي لعقود الإيجار التمويلي والمعالجة الجبائية له حسب النظام الجبائي الجزائري، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- يتم تقييد الأصل المؤجر ضمن عناصر الأصول بالنسبة للمؤسسة المستأجرة؛
- هناك اختلاف بين المعالجة المحاسبية والمعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي؛
- إن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من أهم الإصلاحات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني؛
- يهتم المشرع الجزائري بعقود الإيجار التمويلي ويظهر ذلك من خلال النصوص القانونية والإصلاحات المتتالية. من خلال النتائج السابقة يقترح الباحثان التوصيات التالية:
- العمل على الحد من الاختلافات الكبيرة الموجودة بين المعالجة المحاسبية والمعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي؛
- ضرورة تحين معالجة عقود الإيجار التمويلي حتى تتواءم مع التطورات الحاصلة في المعايير المحاسبية الدولية؛
- تشجيع المؤسسات للجوء إلى استخدام الإيجار التمويلي من أجل الرفع بمستوى المؤسسات الجزائرية وذلك بمنحهم مزايا ضريبية؛
- سن قوانين ونصوص تشريعية جديدة تعمل على الربط والتكامل بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في إطار عقود الإيجار التمويلي.

الملحق رقم (1): جدول إهلاك قرض الإيجار

المغرب العربي للإيجار المالي الجزائر
MAGHREB LEASING ALGERIE
PLUS PROCHES POUR ALLER PLUS LOIN

MLA
LEASING

Spa au capital de 3.500.000.000 DA.
R.C. Alger 08 B 0975294
Imm. Fiscale: 000510087328491
Art. Imposition: 16038416131
N.I.S : 0 006 1503 00601 68

ECHÉANCIER FINANCIER

Client : SAGEC SARL (3567)
Contrat N° : 102266
Matériel : 01 Assemblée a Sucion DUPLO
Montant financé (HTVA) : 850 000,00 DA

(Montants en DA)

N°	Date Echéance	Loyer TTC	TVA	Loyer HT	Marge	Amortissement
1	25/03/2014	198 900,00	28 900,00	170 000,00	12 466,67	157 533,33
2	25/04/2014	30 999,88	4 504,26	26 495,62	12 209,48	14 286,14
3	25/05/2014	30 999,88	4 504,26	26 495,62	11 947,56	14 548,06
4	25/06/2014	30 999,88	4 504,26	26 495,62	11 680,85	14 814,77
5	25/07/2014	30 999,88	4 504,26	26 495,62	11 409,25	15 086,37
6	25/08/2014	30 999,88	4 504,26	26 495,62	11 132,68	15 362,96
7	25/09/2014	30 999,88	4 504,26	26 495,62	10 851,01	15 644,61
8	25/10/2014	30 999,88	4 504,26	26 495,62	10 564,19	15 931,43
9	25/11/2014	30 999,88	4 504,26	26 495,62	10 272,11	16 223,51
10	25/12/2014	30 999,88	4 504,26	26 495,62	9 974,68	16 520,94
11	25/01/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	9 671,80	16 823,62
12	25/02/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	9 363,36	17 132,26
13	25/03/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	9 049,27	17 446,35
14	25/04/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	8 729,42	17 766,20
15	25/05/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	8 403,71	18 091,91
16	25/06/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	8 072,02	18 423,60
17	25/07/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	7 734,25	18 761,37
18	25/08/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	7 390,30	19 105,32

www.mlaleasing.com

E-mail : contact@mla.dz

Siege Social : 31, Av Mohamed Belkacem, (ex Ravin de la femme sauvage) El Madania, Alger
Agences : ALGER, 31, Av Mohamed Belkacem, (ex Ravin de la femme sauvage) El Madania, Alger

CR N° : 3567
Ct N° : 102266
Edite le : 19/04/2016

Tel. 021 77 12 12 Fax. 021 77 17 79
Tel. 021 77 12 12 Fax. 021 77 60 25

Page 1 / 2

(Montants en DA)

N°	Date Echéance	Loyer TTC	TVA	Loyer HT	Marge	Amortissement
19	25/09/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	7 040,03	19 455,59
20	25/10/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	6 683,34	19 812,28
21	25/11/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	6 320,12	20 175,50
22	25/12/2015	30 999,88	4 504,26	26 495,62	5 950,24	20 545,38
23	25/01/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	5 573,57	20 922,05
24	25/02/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	5 190,00	21 305,62
25	25/03/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	4 799,39	21 696,23
26	25/04/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	4 401,63	22 093,99
27	25/05/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	3 996,57	22 499,05
28	25/06/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	3 584,09	22 911,53
29	25/07/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	3 164,05	23 331,57
30	25/08/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	2 736,30	23 759,32
31	25/09/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	2 300,71	24 194,91
32	25/10/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	1 857,14	24 638,48
33	25/11/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	1 405,43	25 090,19
34	25/12/2016	30 999,88	4 504,26	26 495,62	945,45	25 550,17
35	25/01/2017	30 999,88	4 504,26	26 495,62	477,03	26 018,59
36	25/02/2017	30 999,88	4 504,26	26 495,62	0,02	26 495,80
TOTAUX		1 283 895,80	186 549,10	1 097 346,70	247 347,70	849 999,00

www.mlaleasing.com

E-mail : contact@mla.dz

Siege Social : 31, Av Mohamed Belkacem, (ex Ravin de la femme sauvage) El Madania, Alger
Agences : ALGER, 31, Av Mohamed Belkacem, (ex Ravin de la femme sauvage) El Madania, Alger

CR N° : 3567
Ct N° : 102266
Edite le : 19/04/2016

Tel. 021 77 12 12 Fax. 021 77 17 79
Tel. 021 77 12 12 Fax. 021 77 60 25

Page 2 / 2

6. الإحالات والمراجع:

1.6. المجالات والدوريات:

- 1- أعمري عزاوي، سلمى شهيب، قرض الإيجار كبديل تمويلي حديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تجارب عربية -، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، الجزائر، 2018، العدد 13، ص. 131
- 2- عبد الرزاق خليل، نعيمة عبيدي، قرض الإيجار (Leasing) في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011، العدد 2، ص. 12
- 3- لخضر خلاف ، بلولة محمد أكرم، عقود الإيجار التمويلي، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة -1- الحاج لخضر، الجزائر، جوان 2017، العدد 12، ص. 269
- 4- مليكة زغيب، استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الجزائر فيفري 2005، العدد 7، ص. 218.

2.6. القوانين والمراسيم:

- 1- الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 1 و2، العدد 3، 10 جانفي 1996.
- 2- الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 1.135، العدد 19، 25 مارس 2009.
- 3- التعليم رقم 3 الصادرة في 08 فيفري 2018، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 4- المادة 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 5- المادة 53 من قانون المالية 2014، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.